مناهضة التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي (GBVH) في القطاع الخاص

ما هما التحرُّش والعنف القائمان على النوع الإجتماعي (GBVH)؟

يُعَدّ التحرُّش والعنف القائمان على النوع الإجتماعي مُصطلحاً جامِعاً يغطّي مجموعة من السلوكيات، بما فيها الإساءة الجنسية والجسدية والنفسية والإقتصادية. وما يميّز هذا النوع عن أنواع العنف والتحرُّش الأخرى هو أنّه إمّا يتوجّه إلى - أو يؤثّر بشكل غير متكافئ على - الأشخاص الذين هم من جنسٍ أو جندرٍ معيّن، ومن ضمنهم الأفراد غير المطابقين جندريّاً. وتمتدّ جذور التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي في عدم المساواة الجندرية وعلاقات القوة غير المتكافئة، ممّا يعني أنّ النساء والفتيات هنّ معرّضات بشكل خاص للعنف والتحرُّش، في حين يمكن للعلاقات غير المتكافئة بين الجنسَيْن أن تمنعهنّ من الإبلاغ عن هذا التعرُّض.

إنّ التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي ظاهرة منتشرة: فهما يحدثان في كلّ بلد وسوف يؤثّران على كلّ المنظمات في وقتٍ من الأوقات. وهما يؤثّران على الرجال والنساء على حدٍّ سواء، ولكنّهما غالباً ما يرتكبهما الرجال ضدّ النساء والفتيات؛ فأكثر من إمرأة واحدة من أصل ثلاث نساء قد تعرّضْنَ لشكلٍ من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي خلال حياتهنّ. ويستثني هذا الرقم التحرُّش الجنسي، ممّا يعني أنّ نسبة النساء اللواتي يتعرّضْنَ للتحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي ككلّ يُرجَّح أن تكون أعلى بكثير.

ويُعتبَر التحرُّش والعنف القائمان على النوع الإجتماعي وثيقَيْ الصلة بالقطاع الخاص عندما يحدثان:

- بين العامِلين في شركة أو ضمن سلسلة التوريد الخاصة بها؛
- بين العمّال وأفراد المجتمع أو مُستخدِمي الخدمات؛
- بين مُستخدِمي خدمات شركة أو بنية تحتية؛
- على يد السلطات المحلية ضدّ العمّال أو أفراد المجتمع أو مُستخدِمي الخدمات؛
- ضمن أُسَر العمّال والعلاقات الحميمة.

لماذا تُعتبَر مناهضة التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي أمراً جيّداً للأعمال؟

بناءً على دراسة جدوى مقنعة، تعترف شركات القطاع الخاص والمُستثمِرون فيه بشكل متزايد بأنّ التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي يمثّلان مشكلة خطيرة لها عواقب بعيدة المدى على أماكن العمل والخدمات والمجتمعات.

ويمكن أن تترتّب على التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي مجموعة من الآثار السلبية على صحة ورخاء الأفراد وأُسرهم. حتى أشكال التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي التي قد تبدو أقلّ فداحةً في البداية، يمكن أن تترك تأثيراً مُؤذِياً ودائماً على الصحة الجسدية و/أو العقلية و/أو الجنسية والإنجابية للأفراد، وعلى رخائهم المالي كذلك.

كما يمكن لآثار التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي على الأفراد أن تؤثّر بشكل سلبي على الأعمال، بما في ذلك:

- فقدان الثقة بين المستثمرين والشركاء، وتضرُّر العلاقات مع المجتمعات المحليّة ومُستخدِمي الخدمات؛
- إنخفاض الإنتاجية بسبب تزايُد نزعة التغيُّب عن العمل تارةً والحضور إليه طوراً وصعوبة تأمين عمّال يشغلون نوبات العمل كلّها؛
- إرتفاع معدّل تغيير الموظّفين وصعوبة تعيين الموظّفين وترقيتهم؛
- التكاليف غير المُتوقَّعة الناتجة عن الدعاوى القضائية والافتقاد للصحة والأمان.

60%

من عمّال مصانع الملابس في الهند وبنغلادش قد تعرّضوا للتحرُّش في العمل

84%

من النساء في مدينة مكسيكو قد تعرّضْنَ للتحرُّش الجنسي في وسائل النقل العام

24%

من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين ١١ و١٤ سنة ممّن يُعانين من الإعاقات في أوغندا قد تعرّضْنَ للعنف الجنسي في المدرسة

64%

من المنتمين إلى مجتمع الميم LGBTQI+ في أوروبا الشرقية يشعرون بأنّهم يحتاجون إلى إخفاء ميولهم الجنسية أو هويّتهم الجندرية لحماية أنفسهم في العمل

ما هي عوامل الخطر؟

تظهر مخاطر التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي في كلّ بلد وفي كلّ المنظمات، ولكنْ، يمكن لمجموعة من العوامل أنْ تفاقمها. ومن خلال مراقبة المخاطر وتقييمها بشكل منتظم، سوف تكون الشركات والمستثمِرون جاهزَيْن بشكل أفضل لتوجيه الموارد نحو تلك الإستثمارات ومجالات العمل التي يرتفع فيها احتمال حدوث التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي. ومن حيث السياق في البلد، تميل مخاطر التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي إلى الإرتفاع حيث:

- يرتفع مستوى عدم المساواة بين الجنسَيْن وتكون الصور النمطية الجندرية قوية وواسعة الإنتشار؛
- ينتشر عنف الشريك الحميم؛
- تضعف التشريعات الوطنية حول التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي؛
- ترتفع معدّلات الفقر والتمييز، ممّا يزيد من تعرُّض الناس للإستغلال الجنسي؛
- ينتشر الفساد بين السلطات المحلية؛
- تضعف سيادة القانون؛
- تكون المواقع هشّة أو متأثّرة بالنزاع.

ويمكن أن تؤدّي بعض ميزات إستثمارٍ ما أو مشروعٍ ما أو عمليّةٍ ما إلى زيادة مستويات مخاطر التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بسياق البلد. وتميل مخاطر التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي إلى الإرتفاع حيث:

- يستلزم العمل قوة عاملة كبيرة جديدة و/أو توافداً للعمّال الذكور و/أو حيث تبرز الحاجة إلى عمّال مؤقّتين غير رسميين و/أو عمّال مهاجرين؛
- تترتّب مهل نهائية موسمية ترافقها تقلّبات شديدة لناحية عبء العمل؛
- يستلزم العمل نقل البضائع لمسافات طويلة وتبرز الحاجة إلى المبيت خارج المنزل؛
- تبرز الحاجة إلى مشاركة المجتمع في المشاريع التأسيسية الجديدة؛
- يتمّ تقديم الخدمات، لا سيما الخدمات الفاخرة أو الخدمات الأساسية المطلوبة بشدّة؛
- يتمّ استخدام موظّفي الأمن، وخاصّةً متى كانوا مُسلَّحين؛
- تقع مواقع العمل في أماكن نائية، مما يتطلّب القيام برحلات طويلة و/أو رحلات منعزلة من العمل وإليه.

مـاذا يمكن للمستثمرين والـشـركـات أن يفعلوا؟

من المهمّ عدم إغفال واقع أنّ بالنسبة إلى أولئك الذين يقفون في وجه التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي، يمكن أن تكون المخاطر عالية جدّاً، وفي بعض الحالات، يمكن أن تهدّد حياتهم. ويمكن أنْ يساعد إستخدام المبادئ الشاملة التالية لدعم كلّ الجهود المبذولة لمناهضة التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي في ضمان سلامة الناجين والشهود وعدم تعرُّضهم لمزيد من الأذى.

من المهمّ أن تكون الجهود لمنع التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي والإستجابة لهما:

- **آمنة** من خلال إعطاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص الذين عانوا و/أو شهدوا على التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي.
- **محدَّدة السياق** مع مراعاة السياق القانوني والإجتماعي المحلّي.
- **متكاملة** من خلال دمج الجهود في العمليات وأنظمة الإدارة الحالية.
- **شاملة** من خلال التعرُّف على المخاطر المتزايدة بالنسبة إلى فئات معيّنة.
- **لا تمييزية** من خلال وضع الجهود ضمن مناهج أوسع نطاقاً لتعزيز الأعمال التجارية الشاملة والمتنوّعة والفعّالة.
- **تعاونية ومستنيرة**، بالإعتماد على الخبرات، بما في ذلك الخبرة المُستمدَّة من خبراء التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي وخبراء حماية الطفل والخبراء القانونيين.

أمثلة عن تأثير التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي على الأفراد

- إصابات حادّة
- ألم
- كدمات
- ندوب

الصحة الجسدية

- إكتئاب
- قلق
- صدمة
- إنتحار

الصحة النفسية

- عداوى مُتناقَلة جنسيّاً
- حالات حمل غير مرغوب به

الصحة الجنسية والإنجابية

- دخل منخفض
- عدم السيطرة على الدخل والموارد

الرخاء المالي

يمكن للمستثمرين والشركات أن يتّخذا إجراءات لمنع التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي والإستعداد للإستجابة إلى البلاغات من خلال:

تعزيز القيادة وتعميم ثقافة الشركة، لكي تُفهَم مخاطر التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي، ولكي تُبلَّغ رسائل واضحة وثابتة، ولكي تُطوَّر الشراكات الضرورية، ولكي تُطوَّر الهياكل التنظيمية الشاملة، ولكي يُستثمَر بالموارد المناسبة.

تطوير ونشر السياسات وقواعد السلوك التي تحدّد التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي، وتدابير الوقاية والإستجابة، والسلوكيات التي لا تَسامُح تجاهها، على أنْ تُقام روابـط واضحة مع العقوبات والإجراءات التأديبية.

إقامة آليات شكوى ووضع إجراءات تحقيق تمكّن من التبليغ عن التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي بطريقة آمنة وسريّة، عبر إقامة وسائل فعّالة على مستوى المشاريع تتوجّه إلى العمّال ومُستخدِمي الخدمات والمجتمعات.

تعزيز تقييمات التوظيف والأداء في سبيل التصدّي لمخاطر التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي والتمكين من إتّخاذ قرارات عادلة وشفّافة بشأن التوظيف والترقيات والأجور المرتبطة بالأداء.

توفير التدريب ونشر التوعية، داخليّاً، بين العمّال، وخارجيّاً، بين المجتمعات المحلية ومُستخدِمي الخدمات، لتوفير المعلومات الأساسية والتدريب المُعزِّز لأولئك ذوي المسؤوليات المحدّدة في سبيل منع التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي والإستجابة لهما.

العمل مع المُتعاقِدين والمورّدين لمناهضة التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي من خلال عمليات الشراء واختيار العقود والتفاوض والمشاركة المنتظمة على طول سلسلة التوريد.

تحسين التصميم المادي لمواقع العمل ومواقع تقديم الخدمات، إلى جانب إجراء تقييماتٍ للسلامة لتحديد أماكن التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي المُحتملة بالنسبة إلى العمّال ومُستخدِمي الخدمات وأفراد المجتمع.

لمعرفة المزيد، يرجى الإطّلاع على مناهضة التحرُّش والعنف القائمَيْن على النوع الإجتماعي: الممارسات الجيّدة الناشئة في القطاع الخاص والبنود القطاعية المُرافِقة التي تركّز على الصناعة والبناء والنقل العام.

إخلاء المسؤولية. لا تترافق المادة بأي تمثيل أو ضمانات أو تعهُّد، صراحةً أو ضمناً، فيما يتعلّق بأي معلومات واردة هنا أو فيما يتعلّق بتمام أو دقة أو حداثة المحتوى الوارد هنا. فلا تتحمّل شركة Social Development Direct والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ومؤسسة CDC، ومؤسسة التمويل الدولية IFC أي مسؤولية أو إلتزام فيما يتعلّق باستخدام أو عدم استخدام أو الإعتماد على أي معلومات أو طرق أو عمليات أو إستنتاجات أو أحكام واردة هنا، وهي تُخلي نفسها صراحةً من أي مسؤولية أو إلتزام عن أي خسارة أو تكلفة أو أضرار أخرى تنشأ عن أو تتعلّق باستخدام هذ المنشور أو الإعتماد عليه. ومن خلال إتاحة هذا المنشور، لا تقترح شركة Social Development Direct والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ومؤسسة CDC، ومؤسسة التمويل الدولية IFC أو تقدّم خدمات قانونية أو خدمات مهنية أخرى لأي شخص أو كيان أو نيابةً عنه، كما أنها لا توافق على أداء أي واجب مستحقّ لأي شخص أو كيان آخر. يجب طلب المشورة المهنية من الأشخاص المؤهّلين وذوي الخبرة قبل التصرُّف (أو الإمتناع عن التصرُّف) وفقاً للإرشادات الواردة هنا.

للنشر: يُشجّع كلٌّ من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ومؤسسة CDC، ومؤسسة التمويل الدولية IFC على نشر أعمالهم، ويجوز للقرّاء إعادة إنتاج وتوزيع هذه المواد للأغراض التعليمية غير التجارية، شرط أن تُنسَب المواد إلى أصحابها الأصليين وأن يتم تضمينها إخلاء المسؤولية هذا.

© البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 2020. جميع الحقوق محفوظة. | © 2020 CDC. جميع الحقوق محفوظة. | © مؤسسة التمويل الدولية 2020. جميع الحقوق محفوظة.

من إعداد:

Social Development Direct

بدعم من:

CDC Investment works

European Bank for Reconstruction and Development

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP Creating Markets, Creating Opportunities